

ماذا لو انتهى عصر النفط؟

وحدة التحقيقات

ليس بالضرورة أن تجف الأرض من آخر قطرة من النفط حتى تفرع أجراس الخطر على اقتصاديات الدول النفطية، ولكن ما هو أخطر، أن تكون الأرض مشبعة بكميات هائلة من النفط ولكن، في زمن لم يعد يحتفظ فيه النفط بوظيفته العملائية في سوق الطاقة، وفي الصناعة العالمية.

كان راسخاً في تقديرات الخبراء النفطيين والجيولوجيين ورجال الحكم قناعة مؤسسة على حقائق علمية وعملية منذ عقود بأن النفط مادة ناضبة، وأنها مجرد مسألة وقت، وأن أقصى مدة جرى تقديرها لبلوغ نقطة النضب هي فنزويلا حيث قدّرت بنحو 390 سنة وأدناها يصل إلى 50 سنة، والسعودية من بين تلك الدول. بطبيعة الحال، هناك من يتعامل مع الحديث عن "عمر النفط" بسخرية ويرى بأن النفط مادة غير قابلة للنضب لا على مستوى الكمية ولا على مستوى الوظيفة. وأن السؤال الصحيح، من وجهة

نظرهم، هو متى يبلغ الإنتاج ذروته، ويصدر ذلك في الغالب عن حسابات سياسية بدرجة أساسية، ولكن هناك من لديه معطيات علمية ترى بأن تدفق النفط مسألة غير قابلة للنقاش.

ومهما يكن، فإن ثمة سؤالاً جديداً يفرض نفسه بقوة حول الجدوى الاقتصادية والبيئية والتشغيلية لسلعة النفط في المستقبل، في ظل اتجاه عالمي نحو الطاقة النظيفة. في الواقع، إن أساس فكرة البحث عن مصادر أخرى للدخل وتنويع القاعدة الاقتصادية مدفوع بتقييمات جدية حول ظهور بدائل للطاقة مشفوعاً بالأخطار المنظورة البيئية للنفط ومشتقاته والحاجة إلى تخفيف الإعتماد عليها لمصلحة الطاقة الخضراء أو النظيفة المتصالحة مع البيئة.

ومن جهة ثالثة، تكاثر أعداد المنتجين للنفط حول العالم، إذ لم يعد النفط مادة محتكرة من قبل فئة قليلة من الدول، وإن الوقت لن يطول قبل أن تبدأ عمليات الحفر في أجزاء متفرقة من منطقة غرب آسيا لاستخراج النفط (دول البحر المتوسط، واليمن، وأفريقيا على سبيل المثال). ومهما يكن، فإن وجود بدائل للطاقة من شأنه إضعاف الدور الجيواستراتيجي للنفط، وتالياً إرغام الدول المعتمدة على

النفط كمصدر رئيس أو ربما وحيد للدخل على البحث عن مصادر أخرى. وعليه، فإنّ العصر الذهبي للنفط يقترب تدريجًا من المنحنى السلبي، ويفرض سؤال مستقبل الطاقة بكل أبعاده ومستوياته.

في مقابلة مع قناة (العربية) في 25 أبريل 2016 قال ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ما نصّه: "نستطيع أن نعيش في 2020 من دون نفط". ولكن الحقائق الرقمية تفيد غير ذلك حيث شكل القطاع البترولي حوالي 45% من عائدات الموازنة، و45% من الناتج المحلي الإجمالي، و90% من عائدات التصدير.

اعتماد الموازنة العامة على مبيعات النفط يظهر من سعر البرميل الذي ينعكس تذبذبه على الأداء الاقتصادي العام. وقد قدّرت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني أن ميزانية السعودية للعام 2024 تتطلب سعرًا للنفط يتجاوز 90 دولارًا، وفي حين لا تعلن الميزانية العامة السعر المستهدف للنفط، كانت مؤسسات مالية وباحثون اقتصاديون قدروا السعر التي بنيت عليه الميزانية عند صدورها حول 80 دولار للبرميل الواحد.

ولكن الحكومة السعودية تحاول إخفاء اعتمادها على النفط ولذلك، لم تكشف عن افتراضات أسعار النفط وإنتاجه (يتم إدراج الإيرادات النفطية ضمن شريحة إيرادات أخرى).

وفي 30 يناير 2024 أعلنت أرامكو التخلي عن خطط كانت أعلنت عنها في 2020 بزيادة الطاقة القصوى المستدامة لإنتاج النفط بمقدار مليون برميل يوميًا.

وبخلاف التأويلات حول خلفية التخفيض وما إذا كان لسبب فني أو حتى مالي، فإن الشركة نفت ذلك وأن خفض الطاقة القصوى المستدامة لا علاقة له بوجود أي مشكلات فنية ومالية لتطوير الحقول، فيما تشير مصادر أخرى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط ما يؤثر على أسعاره عالميًا.

وكانت أرامكو أعلنت في خريف 2023 أنها بصدد تطوير أربعة مشاريع للوصول الى الطاقة الانتاجية القصوى وهي 13 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2027 بناء على توجيهات من وزارة الطاقة في مارس 2020.

ومع أن حجم انتاج السعودية من النفط بلغ 9 ملايين برميل يوميًا حسب ما أعلنته وزارة الطاقة في يناير 2024 وأن هذا المستوى سوف يستمر الى نهاية الربع الأول من العام

نفسه، فإن بيانات الهيئة العامة للإحصاء في السعودية في الفترة نفسها كشفت عن انخفاض نسبة الصادرات البترولية السعودية من مجموع الصادرات الكلي من 77.6% في شهر يناير 2023 إلى 74.8% في شهر يناير 2024. وتراجعت الواردات في شهر يناير 2024 بنسبة 1.4%. وتراجعت قيمة الصادرات البترولية السعودية 13% إلى 71 مليار ريال في يناير 2024.

وفي 18 يونيو 2024 أظهرت مبادرة البيانات المشتركة (جودي)، أن صادرات السعودية من النفط الخام تراجعت إلى ستة ملايين برميل يوميًا في أبريل من 6.413 مليون برميل يوميًا في مارس.

وفي 5 يوليو 2024 كشف موقع (OilPrice.com) على الشبكة عن تراجع صادرات النفط الخام السعودي إلى أدنى مستوى في 10 أشهر. وأظهرت بيانات تتبع الناقلات التي جمعتها بلومبرج أن صادرات النفط الخام السعودية انخفضت إلى 5.6 مليون برميل يوميًا في يونيو 2024.

ليس انخفاضًا تقنيًا، بطبيعة الحال، أي لا علاقة له بمعادلة العرض والطلب، أو حتى نتيجة العامل المناخي (تصاعد الطلب في موسم الشتاء وتراجعها في الصيف)، ولا نتيجة

عامل وبائي كالذي حصل في 2020 بفعل تداعيات كورونا والذي عرف بـ "الإثنين الأسود"، إذ أجريت عمليات بيع عقود نفطية بـ "أسعار سالبة"، أفضت إلى إرغام حامل العقد على دفع ما يصل إلى 40 دولار للمشتري من أجل التخلص من العقد الذي انتهى أجله في نهاية ذلك اليوم، ولا حتى نتيجة الحروب المندلعة في مناطق قريبة من حدود الدول المنتجة أو من الممرات البحرية الدولية التي تمر عبرها بواخر نقل النفط. ولكن الأمر يتعلق بدرجة أساسية في تحوّل اقتصادي عالمي، حيث تعمل كثير من الدول الصناعية على تطوير بدائل للطاقة ليس تفاديًا ليوم عتمة كونية كما كانت الترجمة الكلاسيكية للقلق الجماعي، ولكن لأسباب بيئية واقتصادية وصناعية تجعل التفكير في البديل/البدائل عن النفط أمرًا جديدًا وملحًا.

حتى الآن لا يبدو أن السعودية، ودولًا أخرى في المنطقة، تتعامل بصورة جدية مع سؤال ما بعد النفط، اعتقادًا منها بأن هذا السؤال مؤجّل لما بعد قرن، وربما أكثر، قبل أن تحدث اقتصاديات العالم (ولا سيما الاقتصاديات القيادية) مفاعيلها الفارقة الذي يجعل النفط سلعة يمكن التخلي عنها

مثلما حصل مع الفحم الحجري لوجود بدائل نظيفة وذات جدوى اقتصادية.

هل نحن نقرب من هذا اليوم؟ من أجل الإجابة عن هذا النوع من الأسئلة يجب النظر في الرسائل المنبعثة اليوم من قطاعات صناعية حيوية تؤكد على النزوع العالمي نحو مراكمة تجارب ونجاحات في الطاقة البديلة والتخلي تدريجًا عن النفط أو تقليل الاعتماد عليه إلى أدنى حد. وبحسب تقرير للبنك الدولي في 24 يناير 2024:

لقد تضاعف اعتماد الاقتصاد العالمي على النفط بشكل كبير منذ السبعينيات. على سبيل المثال، انخفضت كثافة النفط، التي تقيس كمية النفط اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي، من 0.12 طن من مكافئ النفط في عام 1970 إلى 0.05 طن في عام 2022. وأرجع معظم التخفيض إلى التحسينات الكبيرة في الكفاءة في قطاع النقل بسبب معايير كفاءة استهلاك الوقود التي فرضتها الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك تحول إلى مصادر الطاقة البديلة لتحل محل النفط، ولا سيما زيت الوقود الثقيل في توليد الطاقة.

وخلافاً لما حدث في السبعينيات، عندما كانت سوق النفط العالمية تعتمد بشكل كبير على عدد قليل من المنتجين، وخاصة في منطقة غرب آسيا، فإن إمدادات النفط تأتي الآن من مصادر عديدة. على سبيل المثال، في أعقاب الصدمة النفطية الثانية، ظهرت مصادر جديدة لنمو العرض - في ألاسكا والمكسيك وبحر الشمال. وبالمثل، خلال فترة ارتفاع الأسعار من 2010 إلى 2014، كانت هناك زيادة في العرض من مصادر أعلى تكلفة مثل الرمال النفطية الكندية، والنفط الصخري الأمريكي، والوقود الحيوي. وقد أضافت هذه الأطراف الثلاثة ما يقدر بنحو 5.6 مليون برميل يوميا خلال الفترة 2010-2014 و14.9 مليون برميل يوميا إلى إجمالي إنتاج السوائل في الفترة 2010-2023. في السبعينيات، كان منتج النفط في منطقة غرب آسيا يمثلون ما متوسطه 34 في المائة من إمدادات النفط العالمية (بلغت حصتهم الذروة 37.4 في عام 1974)، وأما اليوم، فحصتهم هي أقل من 30 في المئة.

وفي أعقاب أزمات النفط في السبعينيات، قامت العديد من البلدان الكبيرة المستوردة للنفط بإنشاء احتياطات استراتيجية لحالات الطوارئ، وعلى وجه الخصوص

الولايات المتحدة المتضرر الأكبر حينذاك. وتتكون هذه الاحتياطات من النفط الخام والمنتجات النفطية، وتتم إدارتها بطرق مختلفة، حيث يخضع بعضها لسيطرة الدولة الكاملة والبعض الآخر تحتفظ به أو تتعهد به كيانات خاصة. والاحتياطات الاستراتيجية، التي تحتفظ بها عادة البلدان المستوردة للنفط، تكمل الطاقة الفائضة لدى البلدان المصدرة للنفط. وفي الوقت الراهن، هناك قدرة احتياطية تقدر بأكثر من 5 ملايين برميل يوميًا. ونتيجة لذلك فإن النقص في سوق النفط يمكن من حيث المبدأ تعويضه من خلال زيادة الإنتاج من البلدان التي تمتلك مثل هذه القدرة. على سبيل المثال، أنشأت الولايات المتحدة أكبر احتياطي نفطي استراتيجي في العالم (SPR) في عام 1975 للتخفيف من الاضطرابات المحتملة في الإمدادات. يحتوي الاحتياطي الاستراتيجي على أكثر من 700 مليون برميل من النفط، أي ما يعادل خمسة أسابيع من استهلاك النفط المحلي في الولايات المتحدة أو أسبوع واحد من استهلاك النفط العالمي. كما أنشأت بعض البلدان الأخرى خطط جرد مماثلة، وذلك في المقام الأول كجزء من برنامج الطاقة الدولي التابع لوكالة الطاقة الدولية.

وعلى مستوى التسعير، فقد تمّ تحديد أسعار النفط رسميًا على صعيد العرض (من قبل شركات النفط) وعلى صعيد الطلب (من قبل الحكومات). عندما قامت أوبك بتأميم أصول شركات النفط في السبعينيات وبدأت في تحديد الأسعار الرسمية، تم تطوير الأسواق الفورية النشطة حيث أصبحت الشركات مشتريّة للنفط الخام. كان إدخال العقود الآجلة - عقد غرب تكساس الوسيط في الولايات المتحدة (معيّار محلي) في عام 1983 وعقد برنت (معيّار دولي) في عام 1988 - بمثابة تغيير كبير في سوق النفط. وتم إطلاق عقود نفط آجلة إضافية في وقت لاحق، بما في ذلك العقود الأحدث في الصين وغرب آسيا. وتسمح العقود الآجلة للنفط، والتي غالبًا ما تعد الأكثر سيولة بين عقود السلع، بالتداول لمدة تصل إلى أكثر من 10 سنوات. فهي توفر للمشاركين في السوق القدرة على المشاركة في اكتشاف الأسعار، والتحوّط، ونقل المخاطر.

ومن أجل تنظيم وضبط سوق الطاقة على المستوى العالمي، تأسست وكالة الطاقة الدولية، وهي منظمة حكومية دولية تضم 31 دولة عضو، تحت رعاية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعد فترة وجيزة من الصدمة الأولى لأسعار النفط. وتقدم الوكالة توصيات سياسية

وتحليلات وبيانات شاملة عن قطاع الطاقة العالمي. خلال العديد من الأحداث، لعبت وكالة الطاقة الدولية دورًا رئيسيًا، بما في ذلك وضع قواعد بشأن تقليل اعتماد أعضائها على النفط، فضلًا عن تنسيق إطلاق احتياطيّات الطوارئ من قبل أعضائها أثناء الأزمات. وشملت هذه الأحداث غزو الكويت عام 1990 والهجوم على منشآت النفط السعودية عام 2019. وساعدت وكالة الطاقة الدولية أيضًا في تخفيف مخاوف السوق خلال أحداث مهمة أخرى، لاسيما عندما تحولت أسعار النفط إلى السلبية بسبب الوفرة الهائلة ونقص التخزين في وقت مبكر من جائحة كوفيد-19، أي عام 2020، حيث كادت السعودية ودول أخرى تصل إلى حافة الإفلاس بسبب انهيار أسعار النفط.

أما على مستوى التحوّل العالمي في مجال الطاقة، فقد ظلت حصة النفط في استهلاك الطاقة العالمي في انخفاض مطرد منذ السبعينيات بسبب التوسع في أنواع الوقود الأخرى. وفي السنوات الأخيرة، شهدت مصادر الطاقة المتجددة أسرع زيادة من حيث الحصة، وإن كان ذلك من قاعدة صغيرة. إن ما سمي بـ "التحول الأخضر" الجاري يعني ضمناً تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، مما

يؤدي إلى تباطؤ نمو الطلب على النفط. على الرغم من أنه من المتوقع أن ينمو الطلب على النفط بنسبة تقدر بنحو 6% بحلول عام 2028 (ليصل إلى ما يقرب من 106 ملايين برميل يوميًا)، فمن المتوقع أن يصل استهلاك النفط إلى ذروته في عام 2030 تقريبًا. ويرجع هذا التغيير إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة، والاستخدام المتزايد للسيارات الكهربائية. والحد من استهلاك وقود وسائل النقل، ونشر إمدادات الطاقة القائمة على التكنولوجيا المتجددة لتحل محل الوقود الأحفوري.

في النتائج، سوف يكون سوق النفط أكثر مرونة وأقل عرضة للصدمات مما كانت عليه في السبعينيات. إن تنويع مصادر العرض، والاحتياطات الاستراتيجية، وآليات السوق المتقدمة، والتحول العالمي نحو الطاقة المتجددة، كلها ساهمت في خلق مشهد طاقة أكثر استقرارًا واستدامة. وفي حين يظل النفط مصدرًا هامًا للطاقة، فإن هيمنته تتضاءل تدريجيًا، مما يمهد الطريق لمستقبل طاقة أكثر تنوعًا وأمانًا.

وكان فريق موقع (إنفستوبيديا INVESTOPEDIA) قد أثار في 29 أغسطس 2023 سؤالاً: ما هي نسبة الاقتصاد

العالمي لقطاع التنقيب عن النفط والغاز؟ ينطلق السؤال من دور سلعة النفط كمصدر للطاقة في مجالات عديدة فهو يستخدم في المركبات والطائرات والتدفئة والإسفلت والكهرباء، كما يستخدم في صناعة البلاستيك، والدهانات، والمواد الكيميائية، والأشرطة، وغير ذلك الكثير. والنتيجة المباشرة لهذا الدور أن من الصعب تخيل عالم من دون نفط. وعليه، فإن النفط له أهمية في الاقتصاد العالمي، ولكن السؤال التالي هو: ما مدى هذه الأهمية؟

تعد صناعة النفط واحدة من أكبر الصناعات في العالم، وفي الولايات المتحدة وحدها تمثل هذه الصناعة 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وتوظف صناعة النفط ملايين الأشخاص حول العالم. إذ وُظف قطاع الطاقة، الذي يشمل النفط والغاز، أكثر من 41 مليون شخص في جميع أنحاء العالم في عام 2019. ويشمل ذلك حوالي 6.3 مليون في قطاع إمدادات النفط و3.9 مليون في قطاع إمدادات الغاز. وتمثل صناعة النفط عنصرًا رئيسيًا في الاقتصاد الأمريكي. ووفقًا لمعهد البترول الأمريكي (American Petroleum Institute)، فإن القطاع النفطي يدعم 10.9 مليون وظيفة أمريكية. هذا في الوقت الذي سوف تعمل صناعات النفط والغاز الطبيعي والبتروكيماويات على

توفير ما يقرب من 1.9 مليون فرصة عمل حتى عام 2035، وهذا يخلق فرصة كبيرة لهذه الصناعة لجذب واستبقاء وتطوير وظائف مدى الحياة لجيل الألفية.

وعلى خلاف توقعات أخرى، فقد ارتفع الطلب على النفط لعام 2023 بمقدار 30 ألف برميل يوميًا إلى 101.19 مليون برميل يوميًا. وبالفعل وصل الطلب العالمي على النفط لأعلى مستوى له على الإطلاق في عام 2023، مدفوعًا بشكل رئيسي بالطلب من جانب الصين. وزاد الطلب على النفط بمقدار 2.3 مليون برميل يوميًا في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، في حين ظل مستقرًا نسبيًا في الاقتصادات المتقدمة. وكان الطلب في الصين مرناً بشكل مدهش، مدفوعًا بمجموعة واسعة من العوامل، ومنها نشاط قطاع النقل والمواصلات، الذي استمر في التعافي. وأشارت التقديرات إلى أن الصين تمثل نحو 75% من الزيادة التي شهدتها الطلب على النفط في عام 2023. وكان المتوقع ارتفاع الاستهلاك العالمي للنفط بنسبة 2% في عام 2023 إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 101.7 مليون برميل يوميًا، قبل أن يتباطأ

إلى أقل من 1% في عام 2024، مما يعكس التأثير المتأخر لتشديد السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة.

ولم يكن ذلك مفاجئًا، بالنظر إلى استخدام البلدان لهذه الموارد، بما في ذلك التدفئة والوقود والكهرباء والإنتاج الصناعي والتصنيع.

وتعد الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وروسيا أكبر منتجي النفط في العالم. فقد أنتجت هذه الدول الثلاث ما يقرب من 40 مليون برميل من النفط يوميًا في عام 2022. وهذا يمثل 43% من إجمالي الإنتاج العالمي بإجمالي 43.29 مليون برميل يوميًا.

وفقًا لأبحاث أجرتها شركة (IBISWorld) الاستشارية في المجالات الصناعية في سبتمبر 2023: شهدت صناعة استكشاف وإنتاج النفط والغاز العالمية اضطرابات كبيرة على مدى السنوات الخمس حتى عام 2023. وقد أدت جائحة كوفيد-19 والقيود الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لها إلى تعطيل نشاط الاقتصاد الكلي بشكل كبير، مما أدى إلى تقلبات هائلة في أسواق الطاقة العالمية. انخفضت إيرادات الصناعة إلى أدنى مستوياتها منذ عدة عقود في عام 2020 قبل أن تصل إلى أعلى مستوياتها

على الإطلاق في عام 2022 حيث كان إنتاج وأسعار الهيدروكربونات غير مستقرة تمامًا. ارتفعت إيرادات الصناعة بمعدل نمو سنوي مركب قدره 9.6% إلى 5.3 تريليون دولار على مدى السنوات الخمس حتى عام 2023، على الرغم من انخفاضها بنسبة 19.8% في عام 2023 وحده. خلال هذا الوقت، برزت الولايات المتحدة كلاعب رئيسي في صناعة النفط والغاز العالمية من خلال التحول من كونها مستوردًا صافيًا للمواد الهيدروكربونية إلى أكبر منتج في العالم. ومع ذلك، فإن التهديد المتزايد الذي تواجهه الصناعة من الزيادة في استخدام السيارات الكهربائية والدفع نحو مستقبل أكثر استدامة هي التحديات الرئيسية التي تواجه الصناعة في المستقبل.

الاقتصادات الناشئة بدورها دفعت الطلب على إنتاج النفط والغاز. وينطبق هذا بشكل خاص على دول البريكس ذات الكثافة السكانية العالية. يرمز هذا الاختصار إلى البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مجتمعة 25.77% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويقارن هذا بالناتج المحلي الإجمالي المشترك لجميع دول مجموعة السبع، والذي بلغ 51.87%.

وتتطلع صناعة التنقيب والإنتاج إلى مستقبل مشرق على خلفية هذا الطلب. علاوة على ذلك، هناك الكثير من احتياطات النفط في جميع أنحاء العالم، على الرغم من صعوبة الوصول إلى بعض هذه الاحتياطات. ومع تحسن التكنولوجيا في المستقبل، سيصبح الوصول إلى هذه الاحتياطات أكثر سهولة، كما كانت الحال مع التكسير الصخري في الولايات المتحدة.

هذه، باختصار، التقديرات المتفائلة حيال مستقبل صناعة النفط، وهذا ما تراهن الدول المنتجة على إدامته لعقود قادمة، ولذلك، فهي لن تكون سعيدة بتسارع وتيرة صناعة الطاقة النظيفة وبدائل النفط..

إن ما يجعل النفط مادة حيوية وقابلة لأن تحتفظ بمكانتها المحورية في الاقتصاد العالمي هو أن كثيرًا من الصناعات في دول كبرى مثل الصين والهند وروسيا تعتمد على هذه المادة وكذلك اقتصادياتها وتالياً نموها الرأسمالي وتنميتها الصناعية. ومن جهة أخرى، فإن كثيرًا من الدول المنتجة للنفط تسعى إلى تعزيز مكانة هذه السلعة في الاقتصاد العالمي وإبقاء الطلب عليها عند مستويات مرتفعة من أجل تحقيق أقصى الأرباح والمادية والمكاسب. ولكن في

المقابل، فإن هذا التآزر بين المستهلكين والمنتجين ينطوي على مخاطر من أهمها الارتهان إلى سلعة ناضبة أولاً، وثانياً الجمود على صناعة تخضع لتبدلات جوهرية على مستوى المادة المشغلة للاقتصاد المستقبلي وتالياً اغفال التحول الصناعي الكبير القادم الذي يشهده العالم، بما في ذلك الدول المنتجة للنفط.

في مقالة موجّهة لأمين عام منظمة أوبك هيثم الغيص في قمة الطاقة الآسيوية في 26 يونيو 2023 أثار سؤالاً فاصلاً: لماذا يحتاج العالم إلى المزيد من النفط، وليس أقل؟

كان واضحاً منذ بداية المقالة نزوع الغيص نحو إثبات الأهمية الحيوية لمادة النفط وأنها "أوكسجين" الحياة لجملة من المنتجات التي تترواج بين معجون الأسنان ومزيل العرق والصابون والكاميرات وأجهزة الكمبيوتر والبنزين وزيت التدفئة ووقود الطائرات وإطارات السيارات والعدسات اللاصقة والأطراف الصناعية، إلى القدر الذي لو اختفى النفط لتوقفت خطوط الإنتاج في هذه المنتجات على الفور. بل ذهب إلى رسم سيناريو كارثي بأن اختفاء النفط سوف يؤدي إلى توقف شبكات النقل عن العمل، وقد تتجمد المنازل، وتنهار سلاسل التوريد، ويرتفع فقر

الطاقة. والحال ليس كذلك على الأقل في أجزاء من العالم التي بدأت تستعمل الطاقة الخضراء.

رجع الغيص الى ما نشره معهد الطاقة ومقره المملكة المتحدة والشركتان الاستشاريتان KPMG و Kearney، بأن الوقود الأحفوري يشكل 82% من الطاقة العالمية في عام 2022. وهذا مشابه لأحدث توقعات أوبك العالمية للنفط ويمثل توقعات مماثلة قبل 30 عامًا.

يقف المناصرون لاحتفاظ النفط لموقعه المحوري في صناعة الطاقة وتالياً الاقتصاد العالمي على أرضية يعتقدونها صلبة ويتساءلون عن سر تجاهل أغلب النقاشات الدائرة حول تحوّل الطاقة الدور الحاسم الذي تستمر السلع الأساسية مثل النفط والغاز في لعبه في تحسين الحياة، وتعزيز الاستقرار وأمن الطاقة، فضلاً عن الجهود التي تبذلها الصناعات ذات الصلة لتطوير التكنولوجيات وأفضل الممارسات للحد من الانبعاثات؟ أول ما يواجه هؤلاء المناصرين هو التحدي المتعاضم والمتمثل في تغيير المناخ بسبب الانبعاثات السامة من هذه المادة والتي تركت تأثيرها على نظافة البيئة ونقاوة الهواء، ولكن في المقابل إن الطلب العالمي المتزايد على الطاقة والتوجّه نحو

التخفيف من آثار تغير المناخ يتطلبان خطة عمل مشتركة بين المنتجين والمستهلكين، أو بالأحرى بين الدول المنتجة/المصدرة والدولة الصناعية/المستوردة.

حاولت دول النفط معالجة مشكلة الانبعاثات وتخريب البيئة المناخية بالاستثمار في التقنيات النظيفة أو بصورة أدق في مجال التقنية المسؤولة عن تنقية المادة النفطية الخام والمشتقات النفطية عمومًا عبر إزالة الكربون من صناعة النفط. ويترافق ذلك مع استثمارات كبيرة في مصادر الطاقة المتجددة وقدرات الهيدروجين، واستخدام احتجاز الكربون وتخزينه - وكذلك في تعزيز اقتصاد الكربون الدائري.

والهدف من هذه العملية الموازية هو الاستمرار في انتاج النفط وبيعها بأسعار عالية وتعزيز الربط بين هذه السلعة والاقتصاد العالمي اليوم وفي العقود المقبلة.

لعل من الأمثلة البارزة في هذا العالم، هو السيارات الهجينة، التي تجمع بين الوقود والكهرباء. لناخذ السيارات الكهربائية مثالاً: سيارة تويوتا بريوس والتي أصبحت أول سيارة هجينة يتم إنتاجها على نطاق واسع في العالم في أواخر التسعينيات، ثم لحظنا كيف تكاثرت السيارات

الهيينة قبل أن نشهد قفزة واضحة في السيارات الكهربائية الكاملة، بعد أن كانت تقتصر على شركة تسلا الأميركية. ووفقًا لجمعية سيارات الركاب الصينية، ارتفعت مبيعات سيارات الركاب الكهربائية بنسبة بلغت 34% في الربع الأول لعام 2024 وحده، لتصل إلى 1.8 مليون وحدة. وفي الاتحاد الأوروبي، كان نصف المركبات الكهربائية تمثل حوالي نصف إجمالي مبيعات السيارات في عام 2022.

وفي تقريرها السنوي عن مستقبل السيارات الكهربائية ذكرت وكالة الطاقة الدولية في الأول من يوليو 2024 أن انتشار السيارات الكهربائية في أنحاء العالم سيقصص استهلاك النفط في النقل البري خلال العقد المقبل. وأضافت الوكالة أنه من المتوقع أن تكون سيارة من بين كل خمس سيارات تباع في العالم هذا العام كهربائية، فيما من المنتظر أن تعيد توقعات بارتفاع الطلب على مدى العقد المقبل تشكيل قطاع صناعة السيارات العالمي وتقلص استهلاك الوقود بشكل كبير في النقل البري. وأضافت الوكالة أن أحدث التوقعات تشير إلى أن مبيعات السيارات الكهربائية ستظل قوية في 2024 لتصل إلى حوالي 17 مليونًا بحلول نهاية العام وفق وكالة أنباء العالم العربي.

وفي الربع الأول من العام 2024، زادت المبيعات بنحو 25 % مقارنة مع الفترة نفسها من 2024، ما يماثل معدل النمو المسجل في الفترة نفسها قبل عام، ولكن من قاعدة أكبر.

وأضاف التقرير أنه في 2024، من المتوقع أن تقفز مبيعات السيارات الكهربائية في الصين إلى نحو 10 ملايين سيارة ما يمثل 45 % من إجمالي مبيعات السيارات في البلاد.

وفي الولايات المتحدة، من المتوقع أن تكون سيارة تقريبًا من بين كل 9 سيارات مبيعة كهربائية، بينما في أوروبا، وعلى الرغم من التوقعات الضعيفة عمومًا لمبيعات سيارات الركاب والإلغاء التدريجي لبعض حوافز السيارات الكهربائية في بعض الدول، ستظل السيارات الكهربائية تمثل نحو واحد من بين 4 سيارات مبيعة.

وقالت الوكالة إن هذا النمو يستند إلى الرقم القياسي المسجل في 2023. إذ أن مبيعات السيارات الكهربائية قفزت 35 % في العام الماضي لتصل إلى 14 مليون تقريبًا.

في الواقع، الأمر لا يتعلق بقطاع النقل حصريًا، بل هو مؤشر فارق على التحوّل العالمي نحو بدائل النفط، وإن من الحكمة عدم تجاهل هذا التوجّه المتعاظم لدى كثير من الدول، ولا سيما ذات الإقتصاديات الرائدة والقيادية، وإن اعتماد النفط كمصدر للطاقة قد تراجع بصورة ملحوظة على المستوى العالمي الذي يعني أن اقتصادًا عالميًا جديدًا يتشكل حاليًا ويفرض نفسه بقوة، وإن الرهان على النفط كمصدر للدخل والطاقة والصناعة ينطوي على تحديات وجودية، وبالأخص وبالخصوص بالنسبة لدول تعتمد في دخلها على مبيعات النفط.

لقد سعت المملكة السعودية منذ الاعلان عن رؤية 2030 في إبريل 2016 من أجل تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية. وقدّمت شركات الاستشارية الاقتصادية والمالية مثل ماكينزي وبوسطن جروب وغيرها خطط التحوّل الاقتصادي في المملكة، على أساس الاستثمار في البنية التحتية، وبيع أجزاء من الأصول الثمينة (مثل أرامكو)، واعتماد الخصخصة وإشراك القطاع الخاص في مشاريع التحوّل الاقتصادي. حتى الآن لا تبعث المؤشرات على التفاؤل، بسبب التعثر في عدد وازن من المشاريع الاستثمارية مثل نيوم وذي لاين

وغيرها التي بدأت بأفكار خيالية ثم هبطت صاروخياً إلى مجرد مشاريع عادية ومتعثرة.

كل ذلك قابل للاستيعاب في حال جرى تدارك الأخطاء في التقديرات أو في الرهانات المستقبلية. ولكن ما يلزم التفكير فيه ملياً وعلى مدى السنوات المقبلة هو كيفية التعامل مع مستقبل النفط، ليس على مستوى الكميات المتبقية في باطن الأرض، وهو جانب يستحق التخطيط له بجدية أكبر، ولكن على مستوى الجدارة والوظيفة، أي وظيفة النفط في المستقبل التي تشهد تبدلاً جوهرياً، وعواقب ذلك على مستوى الإقتصاد والصناعة والدخل ثم الهوية الثقافية والموقع في اقتصاد المستقبل.